الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية المتبعة .

أولا : التعريف بميدان البحث .

تم إجراء الجانب الميداني لبحثنا في مديرية أملاك الدولة بولاية الجلفة .

انه ضمن إطار عدم تمركز المصالح المركزية لإدارة الأملاك الوطنية تم إنشاء مديرية أملاك الدولة بولاية الجلفة ،و هذا بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم : 65/91 المؤرخ في : 1991/03/20 و المتضمن تنظيم المصالح الخارجية لأملاك الدولة و الحفظ العقاري . (الجريدة الرسمية رقم :10 بتاريخ 06 مارس 1991) .

حيث كان المرسوم التنفيذي 90 – 334 المؤرخ في : 1990/10/27 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال التابعين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالمالية و هي كالتالي المفتشين ، المراقبين ، أعوان المعاينة .

الأسلاك المشتركة :

المتصرفين ، أعوان الإعلام الآلي ، أعوان الإدارة ، كاتب مديرية ، مهندس دولة في الإعلام الآلي ، تقني سامي في الإعلام الآلي ، سائق حارس .

و تخضع هذه الأسلاك إلى شروط معينة من حيث :

التكوين ، التوظيف ، الفترة التجريبية ، الترسم ، الترقية ، و كذا من ناحية العقوبات بدرجاتها الأربعة . (الجريدة الرسمية رقم : 46 بتاريخ 27 أكتوبر 1990) .

ضمن القرار المؤرخ في : 1991/06/04 المحدد لمكاتب مديريات أملاك الدولة و مديريات الحفظ العقاري على مستوى الولايات حيث أن هذا القرار حدد كيفية تكوين مديرية أملاك الدولة بولاية الجلفة ضمن المصالح التالية :

مصلحة الشؤون العامة و الوسائل و التي تتكون من المكاتب التالية :

(الجريدة الرسمية رقم :38 بتاريخ 14 أوت 1991) .

- ❖ مكتب المستخدمين و الإتقان .
- ❖ مكتب عمليات الميزانية و الوسائل .
- ❖ مكتب تحليل الإعلام الآلي و التقويمات العقارية .

مصلحة العمليات و التقويمات العقارية التابعة للأملاك الوطنية .

- ❖ مكتب تسيير أملاك الدولة و الجدول العام للعقارات التابعة للأملاك الوطنية .
- ❖ مكتب الخبرات و التقويمات العقارية .
- ❖ مكتب العقود الإدارية و المنازعات .
- ❖ مكتب التحقيقات . (الجريدة الرسمية رقم : 38 بتاريخ 14 اوت 1991)

كما يتضمن القرار المؤرخ في : 1991/06/04 المحدد للتنظيم الداخلي لمتفشيات أملاك الدولة و الحفظ العقاري :

- ❖ مفتشيه الجلفة .
- ❖ مفتشيه عين وسارة .
- ❖ مفتشيه حاسي بحبح .
- ❖ مفتشيه مسعد .

و كل مفتشيه تتكون من الأقسام التالية :

- ❖ قسم تسيير الأملاك الوطنية .
- ❖ قسم التعريف و الجرد العام للعقارات التابعة للأملاك الوطنية .
- ❖ قسم الخبرات و التقويمات العقارية .
- ❖ قسم المحاسبة .

غير أن هذه الهيكلة تعد داخلية ، و تتعلق بالمصالح التي تنقسم إليها المديرية في حين انه تتبع هذه المديريات في الرقابة إلى مفتشيه جهوية ، هي المتفشية الجهوية لأملاك الدولة و الحفظ العقاري بالبليدة ، بينما تعتبر هذه المديرية تنظيما خارجيا لوزارة المالية (المديرية العامة للأملاك الوطنية) و من جهة أخرى تساعد هذه المديرية هيئات إقليمية موزعة عبر الولاية تضم كل منها مجموع إقليم بلديات محددة ، و تسمى بمتفشيات أملاك الدولة و هي أربع مفتشيات تنحصر في

- ❖ مفتشيه الجلفة .
- ❖ مفتشيه مسعد .
- ❖ مفتشيه عين وسارة .
- ❖ مفتشيه حاسب بحبح .

- مهام المديرية :

لقد أنشئت مديرية أملاك الدولة كتنظيم خارجي للوزراء المالية . من اجل القيام بوظائف محددة يهدف من ورائها تنفيذ القوانين و الأحكام التنظيمية التي تناولها قصد الحفاظ على الوعاء العقاري و المنقولات التي تعود ملكيتها للدولة عبر تراب هذه الولاية وحمايتها وتخصيصها للغرض الذي خصصت له قانونا.

وتعتبر هذه الوظائف كوظائف أساسية لمديرية أملاك الدولة غير أنها كإدارة عمومية تضم طاقما من الوسائل البشرية و المادية يستلزم عليها الأمر أن تخصص جانبا من الوظيفة للتحكم في هذه الوسائل و ضمان سيرورتها و الاهتمام بشؤونها وفق ما يقتضيه الشأن العام ككل للجهاز في الدولة دون استثناء .
و عليه تنقسم الوظائف في هذه الإدارة إلى نوعين من الوظائف ، وظائف أساسية تقنية محضة مهمتها تحقيق الغرض في إنشاء هذه الإدارة ، و وظائف خلفية مساعدة مهمتها التكفل بالجانب البشري و المادي و الهيكلي المتعلق بضمان سير عملها و استمراريته على نسق واحد ، و في كلتا الحالتين لا يتصرف عمال أو مسيرو هذه الإدارة إلا طبقا للقوانين و التنظيمات التي تحكم و تتناول مواضيع ملكية الدولة .

الوظائف الأساسية لمديرية أملاك الدولة : تنقسم المهام الاساسية لمديرية أملاك الدولة و هي الوظائف التي تقوم بها مصلحة العمليات و التقويمات العقارية ، إلى أربع مهام رئيسية و هي :

أولا : وظيفة تسيير أملاك الدولة : أهم وظائف إدارة أملاك الدولة هي تسيير ملكية الدولة على مستوى الولاية ، سواء ملكية العقارات أو المنقولات ، و يقصد بالتسيير كل من الإجراءات المتعلقة بسجلات تسجيل و حصر أملاك الدولة و الرصيد المتصرف فيه و الرصيد الباقي ، و الحسابات الخاصة بمداخيل هذه الأملاك ، و في نفس الوقت تمسك بطاقات و سجلات الجرد الخاصة بالعقارات الموضوعة تحت تصرف مختلف الهيئات العامة .
و على سبيل الذكر ، نذكر أهم العمليات المتعلقة بهذه الوظيفة : التخصص لقطع من

الأراضي لإقامة منشات ، معالجة ملفات الاستثمار ، التنازل عن أملاك الدولة ، تحويل قطع لفائدة الوكالات العقارية للتسيير و التنظيم العقاري للبيع بالمزاد العلني ، المنح عن طريق الامتياز للأراضي الفلاحية و العقارات الموجبة للاستثمار .

ثانيا : وظيفة التقييمات و الخبرة : تتعلق هذه الوظيفة بجانب هام من عمل إدارة أملاك الدولة و هو المحدد بتثمين و تسعير و تحديد القيم الحالية سواء التجارية المتعلقة بسوق العقارات ، أو الإيجار التي تخص تأجير أملاك العقارات التابعة لفائدة الغير .
و تعتمد هذه الوظيفة خصوصا على دراسة و مراقبة التطورات التي تحدث في السوق العقارية ، و هذا بقصد تثمين و تحديد القيمة الحقيقية للعقارات التابعة للدولة ، و عليه تتلخص طريقة العمل في هذا الشأن في عمل دوري يقوم على أساسه بإعداد دراسة للسوق العقارية مبنية على العديد من المعطيات المحلية ثم تحليلها و ضبطها و التأشير و المصادقة عليها لتكون صالحة للاستعمال طيلة مدة 06 أشهر ثم تجدد وفق التطورات الجديدة في 06 أشهر التي تليها .
أما العمل اليومي و الذي يتعلق بتحديد التعويضات أو القيم الإيجارية ، أو القيم الحقيقية فيتم بناء على الدراسات الدورية للسوق العقارية مع بعض التعديلات البسيطة .

ثالثا : وظيفة التوثيق : ضمن مهامها الرئيسية تقوم إدارة أملاك الدولة بمهمة التوثيق أي انجاز العقود الإدارية المختلفة و التي تقع على ملك الدولة من أملاك الدولة ، سواء عقار أو منقول كما تطلع بنفس المهمة لانجاز كل العقود التي تكون الإدارات العمومية طرفا فيها باسم الدولة و لحسابها سواء كانت في ذلك بائعة أو مشترية أو مؤجرة أو مستأجرة أو بأي صفة كانت .

و من أنواع العقود الإدارية نذكر على سبيل الذكر ما يلي :
عقود الامتياز ، عقود البيع بالتراضي ، عقود الاستصلاح ، عقود الامتياز عن الأراضي الفلاحية ، .....

رابعا : وظيفة المنازعات (الدفاع عن أملاك الدولة و الجهات العقارية) : تحتل هذه الوظيفة مكانة متميزة في وظائف الدولة ذلك لأنها تمثل الشق الايجابي في حماية أملاك

الدولة من أي استغلال شرعي أو الاستحواذ عليها م الانتفاع بها بدون أي وجه حق و من ثم فهذه الإدارة تعتبر إدارة متخصصة في الدفاع عن ممتلكات الدولة سواء منها العقارية أو المنقولة التي بحوزتها م تحت إشرافها أو بحوزة إدارات و هيئات عمومية . و يكون الدفاع هذا أمام مختلف الجهات القضائية ، سواء على المستوى الإقليمي من طرف مدير أملاك الدولة أو على المستوى الوطني المركزي عن طريق المدير العام للأملاك الوطنية و هذا كله نيابة عن وزير المالية ، و بالتفويض منه .

أما مصلحة الشؤون العامة و الوسائل التي تضم 03 مكاتب و هي :

- ❖ مكتب العمليات الميزانية و الوسائل .
- ❖ مكتب المستخدمين و التقنيين .
- ❖ مكتب تحليل المعلومات و الوثائق و الأرشيف .

فمن وظائف مكتب العمليات الميزانية و الوسائل ما يلي :
يسهر هذا المكتب على مجموعة من المهام تتعلق بالتسيير و التجهيز و كذا توفير مختلف الوسائل و تسخيرها لفائدة كل من مديرية أملاك الدولة و الحفظ العقاري و مختلف المفتشيات و المحافظات حيث :

- ✓ يتكفل رئيس المكتب بالتنسيق و المتابعة لمختلف المهام و إعداد الوضعيات و كذا العمل على توفير الوسائل و توزيعها على مختلف المصالح و ذلك تحت إشراف المسؤولين المباشرين (رئيس المصلحة و المدير الولائي) .
- ✓ يتكفل المحاسب الإداري الرئيسي بمتابعة الأجور و التعويضات المختلفة الخاصة بموظفي مديرية أملاك الدولة و ميزانية التجهيز .
- ✓ و يتكفل المفتش الرئيسي بمتابعة الأجور و التعويضات و العلاوات الخاصة بمديرية الحفظ العقاري .
- ✓ و المراقب يتكفل بمراقبة و متابعة أجور العمال المؤقتين لكل من مديرية أملاك الدولة و الحفظ العقاري و كذا القسم الثاني من ميزانية التسيير (الفواتير) .

أما وظائف مكتب المستخدمين :

يسهر على سير هذا المكتب رئيس مكتب برتبة مفتش بمساعدة عون تقني في الإعلام الآلي و الذين يخضعون إلى رئيس مصلحة برتبة مفتش رئيسي يقوم بالتوصيات اللازمة

- ✓ التوظيف (المباشر و غير المباشر)
- ✓ الترقية بأنواعها (الاختيارية ، الترقية في الدرجات .)
- ✓ الترسم و التثبيت .
- ✓ السهر على حقوق الموظفين و واجباتهم .
- ✓ إعداد مخطط للتنمية البشرية السنوي .
- ✓ متابعة السيرة المهنية للموظفين منذ تنصيبه إلى غاية انتهاء مهامه .
- ✓ السهر على تحسين مستوى الموظفين .
- ✓ السهر على إجراء المسابقات المهنية في أحسن الظروف .

كما تدخل في مهامه العناصر التالية :

- ✓ عملية الانتداب . عملية الاندماج . عملية الإحالة على الاستيداع .
- ✓ عملية الإحالة على التقاعد . متابعة العطل المرضية للموظفين .

و فيما يخص مكتب تحليل الإعلام الآلي و التقويمات العقارية و المحفوظات :

يسهر عليه رئيس مكتب برتبة مفتش رئيسي بمساعدة مفتش رئيسي آخر حيث يقوم بالمهام التالية :

- ✓ حفظ الأرشيف .
- ✓ تحليل المعلومات .
- ✓ التقويمات العقارية .

ثانيا : الدراسة الاستطلاعية .

تمت الدراسة الاستطلاعية من خلال القيام بعدة زيارات لمقر مديرية أملاك الدولة بولاية الجلفة و ذلك بعد أن وقع اختيارنا على هذه المؤسسة لإجراء الدراسة الميدانية بها .
فبواسطة الملاحظة التي هي تقنية مباشرة للتقصي تتطلب المشاهدة و المراقبة .
(قنديلجي عامر ابراهيم ، 1999 ، ص 172 .)
كما تعتبر الملاحظة من الوسائل الهامة لجمع المعلومات لان الباحث عندما يصف الظاهرة الاجتماعية وصفا دقيقا يترتب عليه الإلمام بالموضوع و مختلف جوانبه و بواسطة الملاحظة البسيطة استطعنا الإحاطة بجو العمل من حيث ملاحظتنا لتحركات العمال داخل المديرية و طرق التعاملات مع بعضهم البعض و مع رؤسائهم و مرؤوسيهم فمن خلال هذه الملاحظات استطعنا جمع المعلومات حول ظروف العمل و الجو العام السائد بين مختلف الأقسام و التصرفات المتبادلة بين المشرفين و العمال بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بينهم .

هذا إضافة إلى : المقابلة التي تعرف على أنها : " مجموعة من الأسئلة و الاستفسارات و الإيضاحات التي يطلب الإجابة عليها و التعقيب عليها وجها لوجه بين الباحث و الأشخاص المعنيين بالبحث " .(قنديلجي عامر ابراهيم ، 1999 ، ص 168 .)
و قد تم إجراء مقابلة مع مجموعة من العمال و كانت بطرح أسئلة بسيطة تهدف إلى فهم نشاط المؤسسة محل الدراسة و الاستفسار حول بعض الأمور الخاصة بها ، و قد تم اللقاء برئيس قسم شؤون المستخدمين الذي قدم لنا مجموعة من المعلومات الخاصة بمجال الدراسة (المكاني و البشري) و الخاصة ايضا بموضوعنا هناك ، كما انه رتب لنا موعد لمقابلة رؤساء المصالح الأخرى بالمديرية و كل هذا لأجل معرفة آليات الرقابة عندهم و أثرها على أداء العمال و من خلال هذا الكشف عن الثقة ان وجدت .

و قد تم خلال الدراسة الاستطلاعية ما يلي :
- وضع الإشكالية في الإطار التطبيقي للبحث.
- تحديد اختيار العينة .

ثالثا : المنهج المتبع :

يعرف المنهج بأنه : « مجموعة العمليات و الخطوات التي يتبعها الباحث للتعرف على الظاهرة بغية تحقيق بحثه للوصول إلى حلول لتساؤلاته حول الموضوع و التعرف على الظاهرة المدروسة و على العلاقة السببية الموجودة بين المتغيرات . »
(رشيد زرواتي ، 2007 ، 119)

و لاستقصاء جوانب الظاهرة محل الدراسة و الوصول إلى حلول لتساؤلاتنا إرتئينا أن المنهج المناسب لذلك هو المنهج الوصفي . الذي يعرف بأنه :
" أكثر مناهج البحث استعمالا في البحوث الاجتماعية ففضلا عن الصعوبات المرتبطة باستخدام منهج البحث التجريبي ومنهج البحث الوثائقي في مجال موضوعات هذه العلوم فإن أهم ما يميز هذا االمنهج عنايته برصد الحقائق المتعلقة بظاهرة ما رصدا واقعيا دقيقا وذلك بجمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتفسيرها وإصدار تعميمات بشأنها.
وتعود أهمية هذا المنهج تحديدا إلى أن الوصف يعد ركنا أساسيا من أركان البحث العلمي إذ أن الباحث الذي يرغب في الوصول إلى نتائج علمية يعتمد عليها ، لابد أن يحرص على جمع البيانات والمعلومات التي تعينه على رصد مختلف خصائص الظاهرة محل الدراسة وتفسيرها وتحليله". (محمود توفيق،2007 ،ص40)

و يعرف أيضا انه : « طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي، للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة ، أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة و تصويرها كميا عن طرق جمع معلومات **مقننة** عن المشكلة و تصنيفها وتحليلها و إخضاعها للدراسة الدقيقة » (حسان هشام ، 2007 ، ص72 ، ص73)

بالإضافة إلى انه : " كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر التعليمية أو النفسية كما هي قائمة في الحاضر، قصد تشخيصها و كشف جوانبها و تحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها و بين ظواهر تعليمية اجتماعية أخرى ، و لا يقف هذا المنهج عند حدود وصف الظاهرة موضوع البحث ، لكنه يذهب إلى ابعد من ذلك فهو يعلل و يفسر و يقارن ليتمكن من التوصل إلى تعليمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعارف عن تلك الظاهرة " (عمار بوحوش ، 2002 ،ص 4)

رابعا : المجتمع البحث و اسلوب الدراسة .

4-1 مجتمع البحث :

بما أن دراستنا هذه تستهدف البحث في قضية تنظيمية تعرفها بعض المؤسسات فإن المجتمع الأصلي للبحث يتمثل في الموظفين ، و عند اختيارنا لمقر مديرية أملاك الدولة بالجلفة (المديرية العامة) كمؤسسة لإجراء الدراسة الميدانية بها و جدنا أنها تحتوي على 60 موظف و موظفة يتوزعون على مستوى المصالح السابق ذكرها و على مستوى كل مكتب من هذه المصالح ، يتوزع هذا العدد كما يلي :

أولا : بمصلحة العمليات و التقويمات العقارية و الخبرة 38 موظف ، و يتوزعون حسب الرتب إلى :

- رئيس مصلحة ، رؤساء مكاتب ، مفتش رئيسي ، مفتشين ، مراقبين ، أعوان مراقبة تقني سامي في الإعلام الآلي ، أعوان تقني في الإعلام .

ثانيا : بمصلحة الشؤون العامة و الوسائل 22 موظف ، يتوزعون حسب الرتب إلى :

- رئيس مصلحة ، مفتش قسم ، رؤساء مكاتب ، متصرف قسم ، محاسب إداري رئيسي مفتش رئيسي ، أعون معاينة ، كاتب ، عون امن ووقاية سائق ، حارس ، منظفات .

كما نشير في هذا الصدد ، أن هناك عمال آخرين ضمن هذه الإدارة ، و هي لا تتكفل بوضعياتهم المالية المباشرة بل هم خاضعين إلى هيئات عامة أخرى و تحت تصرف الإدارة ، حيث أن هؤلاء العمال محددة مدة توظيفهم قانونيا ، و هم حصريا موظفون في إطار عقود ما قبل التشغيل ، و عمال في إطار شبكات اجتماعية .

4-2 أسلوب الدراسة :

استعملنا في دراستنا أسلوب الدراسات المسحية والتي" تعتبر الدراسات المسيحية من أكثر أساليب الوصفية انتشارا ، فمن خلالها يتم الكشف عن أراء واتجاهات ومعتقدات وواقع وقيم أفراد المجتمع تجاه قضية أو موضوع ما، أو حدث معين، كما أن بواسطتها يمكن الكشف عن ظاهرة ما بعد تحديد عوامل حدوثها وجوانب قوتها وضعفها.

فالدراسة المسحية دراسة شاملة لعدد كبير من الأفراد أو الحالات نسبيا في وقت معين وهي لا تهتم بصفات الأفراد كأفراد ولكنها تهتم بالإحصائيات العامة التي تنتج عندما نستخلص البيانات من حالات معينة ".(مفتاح محمد عبدالعزيز،2010،ص172)

خامسا : المجال المكاني و الزماني للدراسة .

5-1 المجال الزماني : بالنسبة لزمن إجراء الدراسة ، فقد تم إجراءها خلال السنة الجامعية 2016/2015 ، و بعد أن تم اطلاع الأستاذ المشرف على أداة البحث و السماح لنا بتوزيعها ، قمنا بذالك ابتداء من 2016/03/20 إلى غاية 2016/03/30 و قد وزعنا 60 استمارة و تم استرجاعها كلها .

5-2 المجال المكاني :

بالنسبة لمكان إجراء الدراسة الميدانية ، كما سبق و أن ذكرنا اخترنا مقر مديرية أملاك الدولة بالجلفة (المديرية العامة) التي تقع بحي (قناني) المعروف بولاية الجلفة ، و هي مؤسسة لديها فروع بمناطق أخرى من التراب الولائي.

سادسا : : الأداة المستخدمة لجمع المعلومات .

لقياس درجة تأثير المتغير المستقبل على المتغير التابع و معرفة مدى ارتباطهما و لاختبار الفرضيات المقترحة في الدراسة تم الاعتماد على أداة الاستبيان بشكل أساسي لجمع المعلومات .

1-6 التعريف بأداة البحث المستخدمة :

استمارة الاستبيان التي : « هي عبارة عن مجموعة أسئلة تسجل على صحيفة ، و تترجم أهداف البحث و عن طريقها تتمكن من جمع معلومات و بيانات تفيدنا في التعرف على اتجاهات الأشخاص و مشاعرهم ، و دوافعهم و سلوكهم ، كما تفيدنا في الحصول على إحصائيات تصور الواقع الحالي ، و ترشدنا إلى وضع خطط للمستقبل » .

(إبراهيم العسل ، 1997 ، 113) .

كما يعرف الاستبيان بأنه : « أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة أو الجمل الخبرة ، و التي يطلب من المفحوص الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث ، حسب أغراض البحث » (حسان هشام ، 2007 ، 112)

مستعينين بذلك بمقياس ليكرت الذي يعرف على انه :

" يتكون من مجموعة العبارات يطلب من الفرد ان يجيب عليها بما يعبر عن رأية من حيث المعارضة أو الموافقة ، و يوجد أمام كل عبارة درجات تتفاوت من حيث الموافقة الشديدة إلى المعارضة الشديدة (موافق جدا ، موافق ، سيان ، غير موافق ، غير موافق جدا) و يطلب من الأفراد الذين يجرى عليهم القياس وضع علامة على الإجابة التي تعبر عن رأيهم بالنسبة لكل عبارة من عبارات المقياس . و تتميز هذه الطريقة بسهولة استعمالها و ارتفاع درجة ثبات و صدق القياس و ذلك لتفاوت الدرجات أمام كل عبارة بين الموافقة بشدة و المعارضة بشدة و هي تتيح للفرد أن يعبر عن اتجاهه بالنسبة لكل عبارة من عبارات المقياس و تقلل من درجة تخمينه . (انتصار يونس ، 1993 ، ص 285) و على ضوء التعريف السابق و بناءا على متغيرات الدراسة التي تضم آليات الرقابة كمتغير مستقبل ، والثقة التنظيمية كمتغير تابع حيث كان علينا صياغة هذه المتغيرات على شكل مجموعة من العبارات يجيب عنها المبحوثين محاولين الإلمام بأهم المؤشرات التي قد تتفرع عن أبعاد المتغيرين .

وقد تضمن الاستبيان 40 عبارة توزعت على ثلاث محاور أساسية و هي كالآتي : المحور الأول احتوى على البيانات الشخصية للمبحوثين تضمنت 5 أسئلة .

و المحور الثاني فقد عالج مؤشرات أبعاد آليات الرقابة و قد تضمن 17 عبارة .

و فيما يخص المحور الثالث فقد عولجت فيه مؤشرات أبعاد الثقة التنظيمية التي تحتوي ثلاث أبعاد فرعناها إلى مؤشرات حيث بلغ عددها 18 مؤشرا مقسمة كالآتي :

07 عبارات الأولى تشكل و تقيس بعد الثقة بالإدارة العليا .

و 06 عبارات الثانية تشكل و تقيس بعد الثقة بالرئيس المباشر .

و 05 عبارات الثالثة تشكل و تقيس بعد الثقة بالزملاء .

و هذه المؤشرات مقاسه بخمس درجات على نحو مقياس ليكرت حيث كانت تصنيفات الاقتراحات كالآتي :

الجدول رقم (01) : يبين درجات الاستبيان .

التصنيفات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجات	05	04	03	02	01

المصدر : من اعداد الطالبتين .

6-2 إبراز الخصائص السيكومترية لأداة البحث .

6-2-1 صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق أداة الدراسة شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها . (عبيدات ذوقان و اخرون ، 2001 ، ص 168) .

و يقصد به مدى صلاحية الاختبار لقياس ما وضع لقياسه ، و يعتبر شرطا ضروريا ينبغي توافره في الاختبار و إلا فقد قيمته كوسيلة لقياس الاستعداد و الخاصية التي نريد قياسها به (عبد الحفيظ مقدم ، 2003 ،ص 146) .

وحتى يكون الاستبيان صادق ويقيس ما وضع لأجله، تم القيام بعرضه في صورته المبدئية على أربع أساتذة من المحكمين لإبداء رأيهم فيه من حيث مدى مناسبة العبارة للمحتوى، والنظر في مدى كفاية الأداة من حيث عدد العبارات وشمولتها، وتنوع محتواها وتقويم مدى الصياغة اللغوية والشكل النهائي، أو أي ملاحظات أخرى يرونها مناسبة فيما تتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف ، وقد كانت جل ملاحظات الأساتذة الكرام تتمحور فيما يلي:

- ✓ المقياس جيد و صالح ، حيث لم نلقى أي ملاحظة بخصوص عدم تلاؤم المحاور و الأبعاد مع موضوع الدراسة.
- ✓ تعديل وإعادة صياغة العبارات الغامضة، التي رأوها مبهمة بالنسبة للمبحوث .
- ✓ تلقينا بعض التصحيحات اللغوية مع تفكيك و تبسيط بعض العبارات المركبة.
- ✓ إجراء دراسة استطلاعية ميدانية أولية للاستبيان قوامها 10 أفراد من مجتمع الدراسة بهدف فحص صدق و ثبات الأداة .
- ✓ توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة .

أما الصدق المستخدم فهو (صدق التكوين الفرضي) الذي يقصد به مدى صدق الاختبار أو الاستبيان في قياس الخاصية التي يفترض وجودها ، فهو يتصل بخاصية لا يمكن ملاحظتها مباشرة ، و لكنها مفهوم نظري يمكن أن ندركه أو نحدده فقط من خلال الاستدلال عليه من بعض مظاهر السلوك (بشير معمرية ، 2007 ، ص148، ص149)
أما عن طريقة حسابه فقد تم استخراجه من معامل الثبات أي بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات بوصفه معاملا للصدق .

6-2-2 ثبات الأداة :

يعني ثبات الأداة الدقة و الاستقرار و الاتساق في نتائج الأداة لو طبقت مرتين فأكثر على نفس الخاصية في مناسبات مختلفة (بشير معمرية ، 2007 ، 176)

و قد تم حسابه بطريقة التجزئة النصفية (معامل الاتساق الداخلي) و في هذه الطريقة يتم تقسيم الاختبار إلى قسمين متساويين و يحسب معامل الارتباط لبيرسون بين النصفين (بشير معمرية ، 2007 ، 176) .

و قد تم تقدير معامل الثبات لمقياس آليات الرقابة و الثقة التنظيمية بحساب معامل ((ألفا كرونباخ)) الذي يرمز له عادة بالحرف اللاتيني α و هو من أهم مقاييس الاتساق الداخلي للاختبار المكون من درجات مركبة و معامل ألفا يربط ثابت الاختيار بثابت بنوده (بسشير معمرية ، 2007 ،ص184) .

و صيغة معادلته هي كالآتي :

$$\text{معامل } \alpha = \frac{\text{ن}}{\text{ن} - 1} \times \left(1 - \frac{\text{مج ع}^2 \text{ ب}}{\text{ع}^2 \text{ ك}}\right)$$

حيث أن : مج ع^2 ب = مجموع تباينات البنود

ع^2 ك = تباين الاختبار كله

ن = عدد بنود الاختبار

و بالتالي فان صدق المقاييس هو :

الجدول رقم (02) : يبين معاملات الثبات الفا كرونباخ لمحاور الدراسة .

المقياس	معامل α كرونباخ	الصدق الذاتي $\sqrt{\alpha}$
آليات الرقابة	0.74	0.86
الثقة بالإدارة العليا	0.93	0.96
الثقة بالرئيس المباشر	0.90	0.94
الثقة بالزملاء	0.75	0.86
الثقة التنظيمية	0.93	0.96

المصدر : من اعداد الطالبتين بناءا على برنامج Spss

سابعا : الأساليب الإحصائية المستخدمة

من أجل تحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها اعتمدنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة،مستعينين لذلك ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، و الذي يعتبر من الأنظمة المتقدمة التي تستخدم في إدارة البيانات وتحليلها في مجالات متعددة ، حيث يستخدم هذا النظام في إجراء التحليلات الإحصائية المختلفة من إدخال البيانات وتلخيصها وعرضها بأشكال هندسية وبيانية وحساب مقاييس النزعة المركزية والتشتت والالتواء والتفرطح ومعامل الارتباط ومعادلات الانحدار والتقدير الفتري واختبار الفروض الإحصائية، هذا بالإضافة إلى تحليلات إحصائية متقدمة .
(شفيق احمد العتوم ، 2008 ، ص 67) .

و قد تم استخدام مجموعة من الاختبارات في تحليل بيانات الدراسة الإحصائية و هي كالتالي :

- ✓ النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما .
- ✓ الانحراف المعياري يقيس حجم الاختلاف في المشاهدات .
- ✓ اختبار ألفا كرونباخ يستخدم لمعرفة ثبات عبارات المقياس .
- ✓ معامل ارتباط بيرسون يستخدم لقياس درجة الارتباط حيث يقوم هذا الأخير على دراسة العلاقة بين متغيرين.

- ✓ رسومات بيانية بسيطة .